

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/CONF.157/PC/61/Add.7
22 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
اللجنة التحضيرية للدورة الرابعة
جنيف ، ١٩ - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

حالة إعداد المنشورات والدراسات والوثائق
الخاصة بالمؤتمر العالمي

إضافة

مساهمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لآسيا والمحيط الهادي

الشواغل المتمثلة بحقوق الإنسان في اقليم آسيا والمحيط الهادي

ألف - نظام حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادي

باء - الحق في التنمية الاجتماعية

١ - الحالة الاجتماعية الاقليمية .

٢ - الحقوق المدنية والسياسية في الاقليم .

٣ - استراتيجية التنمية الاجتماعية لاقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لاسيا والمحيط الهادي للعام ٢٠٠٠ وما بعده .

جيم - تقدم المرأة

١ - المكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق المرأة .

٢ - مركز المرأة في الاقليم .

(أ) المشاركة الاقتصادية في الاقتصاد الحديث ؛

(ب) الوضع الشرعي والحقيقي للمركز القانوني للمرأة ؛

(ج) تنمية الموارد البشرية ونوعية الحياة للمرأة .

٣ - نظرة عامة الى أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط

الهادي .

دال - حقوق الطفل

هاء - حقوق المعوقين

١ - حالة الإعاقة في الاقليم .

٢ - نظرة عامة لأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط

الهادي .

واو - ملاحظات ختامية

الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في اقليم آسيا والمحيط الهادي

إن منطقة آسيا والمحيط الهادي هي أكبر اقليم العالم وأكثرها سكانا . وفيها مت من أمل الدول التسع الأكثر سكانا في العالم: الصين والهند واندونيسيا واليابان وبنغلاديش وباكستان . ويميزها عن أقاليم العالم الأخرى تجزؤها الاثنى ، وتنوعها اللغوي والديني ، وتبايناتها الهائلة في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتنوع حكوماتها (من النظم الموغلة في التسلط والهيمنة العسكرية الس نظم منفتحة نسبيا يديرها المدنيون) . وتضم المنطقة أيضا بعضا من أكثر اقتصادات العالم نجاحا: اقتصاد اليابان والاقتصادات المصنعة حديثا (هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايوان ، المقاطعة الصينية) . وبالرغم من التألق الاجمالي لاداء المنطقة الاقتصادي في السنوات الأخيرة ، فما زال فيها بلدان بطيئة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بينها أحد عشر من أقل البلدان نموا في العالم . ويستتبع الحرمان الاقتصادي والاجتماعي الواسع الانتشار في المنطقة افقار وإضعاف المجموعات المغلوبة . لذلك ونظرا لهذه الخصائص تتباين البلدان بشكل ملحوظ فيما بينها وضمنها في الوعي بحقوق الإنسان وممارستها وحمايتها .

ويركز هذا التقرير على قضايا واسعة الأهمية تتمثل بحقوق الإنسان في الإقليم ويقدم عرضا عاما للدور الذي لعبته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في معالجة الشواغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان . ويقدم التقرير أولا عرضا موجزا لنظام حقوق الإنسان في منطقة اللجنة كما يستعرض ، ثانيا ، الحالة الاجتماعية الاقليمية ، مع تزايد النظرة الى أعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كمتطلبات أساسية لتعزيز وحماية الحقوق الأخرى . ونظرا لكون النساء تشكلن نصف سكان الاقليم تقريبا فلن يكتمل أي عرض لأعمال حقوق الإنسان دون التركيز على مركز المرأة في الاقليم . فتقدم المرأة هو أحد القضايا الأساسية في مجال حقوق الإنسان في هذا العصر . لهذا السبب يستعرض التقرير ، ثالثا ، مركز المرأة المنقوص كشريكة في التنمية ومستفيدة منها . وينظر التقرير ، رابعا ، في وضع حقوق الطفل في سياق دعارة الاطفال التي أخذت تبرز كقضية في الاقليم . ويبحث التقرير ، خامسا ، في الوضع المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين . وينبغي الإشارة الى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لا تعتبر أن حقوق الإنسان تدخل ضمن ولايتها وبالتالي لا وجود لمكون لحقوق الإنسان في أنشطة اللجنة . ومع ذلك ، فإن هنالك عدة برامج لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي يمكن أن تنفذ ضمنها الأنشطة ذات العلاقة المباشرة بإعمال حقوق الإنسان .

ألف - نظام حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادي

يورد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ قائمة بالحقوق في ثلاثين مادة^(١). وإذا كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أهم وثيقة دولية في ميدان حقوق الإنسان فقد سنت منذ صدوره مجموعة هامة من النصوص في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان. فبعد أكثر من أربعين سنة على إصدار الإعلان العالمي تم إقرار العديد من الإعلانات الدولية (بمير الملزمة قانونيا) والاتفاقيات الدولية (الملزمة قانونيا للدول التي تصادق عليها، ما لم تسجل تحفظات معينة عليها) واتفاقات اقليمية ذات صلة بحقوق الإنسان. ومن هذه الصكوك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ وإعلان حقوق المعوقين لعام ١٩٧٥ وإعلان حقوق الأشخاص المتخلفين عقليا لعام ١٩٧١ وإعلان حقوق المصم والمكفوفين لعام ١٩٧٩، واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩.

وقد تم في بعض الاقاليم كإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا اعتماد اتفاقيات اقليمية بشأن حقوق الإنسان. وتقوم في أمريكا اللاتينية وأوروبا محاكم حقوق الإنسان بالبت في القضايا، وفي إفريقيا ثمة لجنة إقليمية لحقوق الإنسان تقوم بمهامها. أما في إقليم آسيا والمحيط الهادي فلا وجود لاية اتفاقيات اقليمية أو دون اقليمية في مجال حقوق الإنسان ولا لاية لجان حكومية دولية أو محاكم اقليمية لحقوق الإنسان.

وبينما لم تنشأ مؤسسات وصكوك حكومية ودولية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي لا يعطي التركيز على النشاط الحكومي وحده صورة كاملة عن مشاغل حقوق الإنسان في المنطقة. إذ ينشط فيها العلماء والدعاة والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال^(٢).

وفي عام ١٩٨٢ عقدت الأمم المتحدة حلقة دراسية في كولومبو، سريلانكا، للنظر في إمكانية إنشاء لجنة آسيوية لحقوق الإنسان^(٣). ولم يوص المشاركون بالندوة، وكان بينهم مراقبون غير حكوميين، بإنشاء اللجنة. إلا أنهم قاموا بتحديد العديد من مشاكل حقوق الإنسان المشتركة في الإقليم وخامة البطالة، والامية، والاستغلال الاقتصادي، والتمييز ضد النساء وعالة الاطفال. وذكر المشاركون أنه ينبغي النظر الى حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من النضال من أجل التحول الاجتماعي. وذكرت الحقوق التالية بوصفها ذات أهمية كبيرة في المنطقة: حق تقرير المصير، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعجلة، والحق في نظام اقتصادي عادل، والحق في التعليم، وفي الحياة، وفي محاكمة منصفة، والحق في المساواة. واعتبر أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية شرطا أساسيا للحماية الفعالة للحقوق الأخرى^(٤).

باء - الحق في التنمية الاجتماعية

١ - الحالة الاجتماعية الاقليمية

شمة تعارض كبير بين معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة باطراد في معظم البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادي خلال العقدين الماضيين وببطء التقدم في التنمية الاجتماعية . وما زالت بلدان عديدة في الاقليم تتصف بالفقر الواسع الانتشار ، وخاصة الفقر المدقع ، معدلات عالية في زيادة السكان ، تدهور بيئي واستنزاف للموارد الطبيعية لا ضابط لها ، نقص في البنى الاساسية الاجتماعية ، بما في ذلك المرافق الضرورية لوصول كافة الناس لمياه الشرب ، والصاح الاساسي ، والرعاية الصحية الاساسية ، والتعليم الابتدائي والسكن والنقل وغيرها ، ونقص في الاحكام المتعلقة بحقوق الإنسان الاساسية وحرياته السياسية . وقد أدت هذه ، إضافة الى جوانب أخرى ذات صلة من القصور في التنمية الاجتماعية ، الى السخط الاجتماعي . وشهدت عدة بلدان في المنطقة انفجارات متقطعة من القلاقل المدنية استتبعت سياسات عامة قمعية .

ولم تضيق بل اتسعت خلال العقد الماضي الفجوة الاقتصادية بين أغنياء المنطقة وفقرائها المقاسة بالدخول والمهن والاصول مثل الارض وملكية الاعمال والملكية المنقولة . وما زال التوتر الاجتماعي - بين الطبقات الاقتصادية والاقليات الاقليمية والمجموعات العرقية والدينية واللغوية وغيرها - يسهم في خلق حالة اللااستقرار السياسي في كثير من بلدان الاقليم . وقد جرى التعبير عن هذا التوتر مرة تلو الأخرى من خلال الرفض الجماعي للتقيد بالقواعد واللوائح العامة ، وخاصة عن طريق الاحتجاج الجماهيري والاضراب عن العمل وأعمال عنف مدبرة . وزاد الفقر من تفاقم الانشقاقات العميقة والنزاعات المدنية الموجودة في مختلف بلدان المنطقة كما زادت المستويات العالية للبطالة ونقص العمالة ، والتباين الكبير في توزيع الدخل والشروات وضعف الوصول الى الخدمات الاجتماعية الاساسية والشعور العام بالتشاؤم فيما يخص احتمالات تحسن الحال^(٥) .

إن الحرية والامن والسلم شروط أساسية مسبقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فهي تؤلف العناصر الأساسية في رفاه الفرد والمجتمع على السواء . واذا كان اقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادي قد حقق بعض التقدم فيما يتعلق بكل من هذه الشواغل في العقود الأخيرة فإن ما هو مطلوب هو قدر كبير آخر من التقدم يكفي لضمان مستويات مقبولة شعبيا من الحرية والامن والسلم .

٢ - الحقوق المدنية والسياسية في الاقليم

لا بد من ذكر أن عددا من بلدان آسيا والمحيط الهادي قد اعتمدت دساتير جرى اقرارها شعبيا تمنح الحريات المدنية والحريات السياسية المقبولة دوليا لجميع المواطنين . واتخذت ايضا في معظم هذه البلدان خطوات إيجابية من أجل بسط الحماية المدنية والسياسية على النساء والأطفال والشباب ، والمعوقين والمعدمين وغيرهم من الشرائح المحرومة والضعيفة في المجتمع . وتنظر معظم حكومات المنطقة بازدياد الوصول الى التعليم الاساسي ، والرعاية الصحية ، والسكن وغيرها من ضرورات الحياة المعروفة على أنها حقوق اجتماعية ينبغي أن يتمتع بها كافة المواطنين .

وتشير الدلائل الى تحقيق بعض التقدم خلال العقود القليلة الماضية في مجالات التخفيف من مدى انتشار الصراعات العسكرية ، والأحكام العرفية ، والارهاب المجاز من الدولة ، والرقابة على الصحافة وغيرها . وقد سمح بتعددية الأحزاب السياسية ، بما فيها الأحزاب المعارضة ، في بلدان كانت فيها في السابق محظورة . وفي بلدان أخرى ، تحققت مشاركة شعبية أوسع في اختيار القادة المدنيين على الصعيدين المحلي والوطني . وفي بلدان أخرى حلت نظم الحكم التمثيلي البرلمانية المستندة الى الدستور محل الأحكام العرفية المفروضة منذ زمن طويل (٦) .

يضاف الى هذا أن العديد من الحكومات في الاقليم بذلت خلال السنوات الأخيرة جهودا من أجل تشكيل تحالفات جديدة مع المنظمات الشعبية بغية أخذ قيم وطموحات بعض شرائح المجتمع بعين الاعتبار . وهذه تشمل المنظمات التي تمثل العمال ومسالح الاقليات والمجموعات ، وكذلك المنظمات التي تعكس اهتمامات اجتماعية محددة كالقانون والنظام ، والمساواة بين الجنسين ، والضمان الاجتماعي ، وتقديم الخدمات الاجتماعية الاساسية ، وحماية البيئة .

ورغم ما طرأ من تحسينات في السنوات الأخيرة ، من خلال المحاكم ومن خلال الشرطة ، فإن توزيع العدالة ما زال غير متكافئ في معظم أنحاء الاقليم . فما زال أفراد النخبة السياسية والعسكرية والتجارية وغيرها ، وأصحاب الاراضي وغيرها من الثروات ، ومكان المدن ، والأفضل تعليما ، والرجال (لا النساء) يملكون امكانيات الوصول التفضيلي لحماية أشخاصهم وأموالهم ضمن النظام المدني . وحتى حيث تحظر القوانين المعاملة التمييزية فإن التعقيدات البيروقراطية التي تتخلل عمليات الحماية القانونية والإنصاف كثيرا ما تفرض حواجز لا يمكن التغلب عليها تحول دون امكانية الوصول . ومن المعروف أن الفساد يعم نظم الدفاع المدني في كثير من بلدان الاقليم . وقد أسهمت تجاوزات القضاء والشرطة في خلق شعور متزايد من السقم السياسي في صفوف الفقراء (٧) . وهكذا ، وبالرغم من تحقيق بعض المكتسبات ، فإن شرائح كبيرة

من المجتمع في اقليم آسيا والمحيط الهادي ما زالت تفتقر الى الشروط المقبولة من الحرية والامن والسلم . وأكثر ما يعكس هذه الحالة هو أن المنطقة ما زالت ، والى حد كبير ، متخلفة في اعتماد المعايير الراسخة دوليا في مجال حقوق الإنسان .

٣ - استراتيجية التنمية الاجتماعية لاقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده

أقرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في دورتها الخامسة والأربعين عام ١٩٨٩ القرار ١/٤٥ المؤرخ ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ بشأن استراتيجية التنمية الاجتماعية الاقليمية حتى عام ٢٠٠٠ وما بعد . وأيدت اللجنة في هذا القرار قلقها الشديد إزاء الحالة الاجتماعية الخطيرة في كثير من بلدان الاقليم ، الذي يتسم قبل كل شيء ، باستمرار الفقر في صفوف الجماهير والحرمان الواسع الانتشار في صفوف المجموعات المحرومة والضعيفة في المجتمع . وأشار القرار الى أن استئصال الفقر والسعي من أجل احقاق العدالة التوزيعية وزيادة المشاركة الشعبية هي القضايا المركزية التي ينبغي أن تعالجها كافة جهود التنمية في الاقليم .

وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي عملا بهذا القرار بالاضطلاع بمشروع كبير من أجل وضع استراتيجية اقليمية للتنمية الاجتماعية . وقد تم وضع الاستراتيجية التي كانت ثمرة أنشطة ضمن المشروع تم تنفيذها على ثلاث مراحل . وتبنى المؤتمر الوزاري الرابع لآسيا والمحيط الهادي المعني بالرفاه الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ، والمنعقد في مانिला من ٧ الى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ بالتصديق إعلان مانिला بشأن استراتيجية التنمية الاجتماعية لاقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده . ونظر المؤتمر أيضا في عدد من الاقتراحات من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية وأقرها .

إن الاهداف الاساسية للاستراتيجية هي القضاء على الفقر المدقع وإقامة العدالة التوزيعية ، وزيادة المشاركة الشعبية . وتعطي الاستراتيجية الاولوية للنهوض بالمجموعات الاجتماعية المحرومة والضعيفة في الاقليم ، بما فيها النساء والاطفال والشباب والمعوقين والمسنين (٨) .

وفي سياق حقوق الإنسان تبرز الفقرات الثلاث التالية من الاستراتيجية كقرارات جديرة بالملاحظة:

"يتوجب ايلاء اهتمام عاجل لقضية حقوق الإنسان بوصفها جانبا هاما من جوانب العدالة التوزيعية وذلك عمليا في كافة بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي . ويشكل التعليم الاساسي للجميع ، بما في

ذلك نحو الامية ، احدى الوسائل الاساسية لتحقيق هذه الغاية لكونه قادرا على توفير ما يلزم لكافة المواطنين من وعي وتغهم ومهارات اتصال وثقة بالذات تمكنهم من السعي لنيل حقوقهم . أما الوسيلة الثانية فهي تحسين فرص وصول كافة الناس ، وخاصة أفراد المجموعات الاجتماعية المحرومة والضعيفة الى نظام العدالة الرسمي في معيهم الى طلب الانتصاف مما يشكون منه من ضيم . وثمة سبيل أساسي ثالث هو الاصلاح الزراعي القادر على منح فقراء الاقليم الذين لا يملكون قطعة أرض ما يمكنهم من تحقيق الاعتماد على الذات كخطوة أولى نحو المطالبة بحقوقهم الكاملة في المجتمع^(٩) .

وما زالت آمال وطموحات المواطنين العاديين في معظم اقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في تحسين نوعية حياتهم غير محققة من جوانب عديدة . وتشمل التوقعات المجهضة في كثير من بلدان الاقليم ضرورات أساسية كالغذاء ، والمأوى ، والرعاية الصحية ، والتعليم . كذلك لم تتحقق في حالات كثيرة رغبة سكان الاقليم الأساسية في العيش بكرامة وسلامة وحرية^(١٠) . وبالإمكان تنظيم كافة المؤسسات الاجتماعية بحيث تؤدي دورا في ضمان أن تأخذ التنمية الاجتماعية في اعتبارها الكامل قيمة وكرامة الشخص الإنساني وأن تكفل النهوض بحقوق الإنسان . وتتطلب هذه المسؤولية ، كما يؤكد الاعلان بشأن التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٦٩ ، القضاء الفوري والنهائي على كافة أشكال عدم المساواة واستغلال الافراد^(١١) .

وتضع الاستراتيجية تدابير تتمثل بالسياسات الوطنية والتخطيط وأخرى بالدعم الاقليمي وهي تدابير ينبغي تنفيذها من أجل تحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية^(١٢) .

ومنذ اعتماد هذه الاستراتيجية ، اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي بعدة أنشطة تهدف الى مساعدة بلدان الاقليم على تحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية .

جيم - النهوض بالمرأة

١ - المكوك الرئيسية المتمثلة بحقوق المرأة

كان ميثاق الأمم المتحدة أول مك دولي يذكر تساوي الرجل والمرأة في الحقوق بعبارات محددة . ففي ديباجته ، يعلن الميثاق أن شعوب الأمم المتحدة آلت على نفسها "أن تؤكد من جديد ايمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء ... من حقوق متساوية" وبأن تستخدم "الاداة الدولية في ترقية الشؤون

الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها". ويجري تفصيل هذا المبدأ الاساسي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعلن أن "جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق (المادة ١) ، وأن "لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة [في هذا الاعلان] دونما تمييز من أي نوع" ، بما في ذلك التمييز بسبب الجنس (المادة ٢) (١٣) .

ومبدأ تساوي الرجال والنساء وحظر التمييز ضد المرأة هما في صميم العديد من صكوك الأمم المتحدة التي تعالج الحقوق الخاصة بالمرأة كالاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة ، والاتفاقية المتعلقة بجنسية المرأة المتزوجة ، والاتفاقية والتوصية بشأن الرضا بالزواج ، والحد الأدنى لسن الزواج ، وتسجيل عقود الزواج ، وكذلك الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والاعراف والممارسات الشبيهة بالرق ، واتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير ، وذلك بقدر ما تتعلقان بحالة المرأة . وبالإضافة إلى هذا ، أوجت هذه المبادئ بعدد من الصكوك التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي ، بما في ذلك اتفاقية استخدام النساء في العمل تحت سطح الأرض ، ١٩٣٥ (رقم ٤٥) ، وتشغيل النساء في الصناعة ليل "معدلة" ، ١٩٤٩ (رقم ٨٩) ، واتفاقية تساوي أجور العمال والعاملات عند تساوي العمل لعام ١٩٥١ (رقم ١٠٠) ، واتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة لعام ١٩٥٨ (رقم ١١١) ، واتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية لعام ١٩٨١ (رقم ١٥٦) ، واتفاقية مناهضة التمييز في التعليم التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ١٩٦٠ (١٤) .

٢ - حالة المرأة في الاقليم

عملت الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة بنشاط طوال أكثر من أربعين سنة على تحسين حالة المرأة في مختلف المجالات والقضاء على التمييز ضد المرأة ، وذلك في اقليم آسيا والمحيط الهادي كما في الاقاليم الأخرى ، ومع ذلك فإن حالة المرأة ما زالت بعيدة عن المساواة مع حالة الرجل . فالنساء ، بحكم الجنس ، يتعرضن للتمييز في كافة مجالات الحياة . وما زالت النظرة النمطية إلى دور المرأة الإنجابي والانتاجي ، المبررة بناء على أسس فيزيولوجية واجتماعية وثقافية ، يضعان المرأة في مكان ثانوي في مجالات التنمية العامة والقطاعية . وبالرغم من التقدم الحاصل المقاس بمعدلات النمو ، فإن تقدم المرأة الاقتصادي قد توقف تقريبا خلال السنوات الأخيرة في غالبية بلدان الإقليم النامية على الأقل ، كما أبطأ تقدمها الاجتماعي (١٥) .

(١) مشاركة المرأة اقتصاديا في الاقتصاد الحديث

إن معدل مشاركة المرأة في الاقتصاد الحديث في بلدان الإقليم هو أقل بكثير من معدل مشاركة الرجل . ولم يتم بعد دمج المرأة في كافة المهن والقطاعات أو حصولها

على شروط ومضامين عمل شبيهة بتلك التي تتاح للرجل . ففي بلدان الاقليم المتقدمة والنامية على السواء تكسب المرأة عموما أقل من الرجل . وكثيرا ما يدفع للمرأة أقل من الرجل لقاء نفس العمل . وما زال هنالك في الاقليم فرق تفاضلي في الاجور قائم على اختلاف الجنس . وتشير الاحصاءات الى أن النساء في مجال التصنيع في اليابان يحملن على ٤١ في المائة من متوسط أجور الذكور ، وفي جمهورية كوريا على ٥٠ في المائة منه . وبلغ متوسط أجور الاناث في مجال التصنيع في هونغ كونغ وسنغافورة ٥٧ الى ٧٠ في المائة من أجور الذكور عام ١٩٩٠ . وكان هذا تراجعا عن عام ١٩٨٠ . وفي سري لانكا ، تدهور الفارق بمقدار عشر نقاط مئوية خلال فترة أربع سنوات ، من ٧٥,٥ الى ٦٥,٧ في المائة^(١٦) .

وجدير بالذكر أن النساء يوظفن في أدنى سلم الوظائف . وفي معظم بلدان الاقليم ، هنالك فصل شديد في القوة العاملة قائم على أساس الجنس إذ توظف النساء بشكل رئيسي في أربع مجموعات مهنية: المهنيون ، وموظفو الاعمال الكتابية ، وعمال الخدمات وعمال الانتاج . وتقدم النساء في فئة المهنيين خدمات حيوية في مهنتي التعليم والتمريض لقاء أجر منخفض . وفي كافة بلدان الاقليم تقريبا ، تشغل النساء نسبة عالية من القوة العاملة الحديثة كعاملات مكتبيات لأنهن لا يملكن المهارات اللازمة للعمل الانتاجي ولأن هنالك عوائق نقابية تحول دون دخولهن الى مجالي الحرف والانتاج . وفي مجال الانتاج لا يجري توظيف النساء إلا كعاملات غير ماهرات أو نصف ماهرات^(١٧) .

ولا تشغل النساء إلا القليل من المناصب التنظيمية والادارية . ومشاركة النساء في اتخاذ القرارات ضعيفة في الوقت الحالي في صناعات القطاعين الخاص والعام على السواء . والصناعات التالية هي مجالات التوظيف الرئيسية للنساء في العديد من البلدان: النسيج والملابس ، تجهيز الاغذية ، المنتجات الكيماوية ، والصناعات الالكترونية . وتشير البيانات الى أن الصناعات التي توظف النساء قد اكتسبت سمعة بأنها الصناعات التي تدفع أجورا متدنية . وصناعة الملابس ، مثال على ذلك ، فقد وجد أن أجورها من أدنى ما يدفع في قطاع التصنيع الذي توجد فيه كثافة نسائية عالية .

صعت بلدان كثيرة في الاقليم الى تسريع تصنيعها عن طريق اقامة مناطق لتجهيز الصادرات . وتصل نسبة العاملات في كثير من معامل مناطق تجهيز الصادرات في مجالي النسيج والالكترونيات مثلا الى ٩٠ في المائة من مجموع العمال . وتحول لوائح العمل الصارمة دون تشكيلهن للنقابات أو حصولهن على أي حماية أخرى لحقوقهن أو لصحتهن وسلامتهن الخاصة أو لكرامتهن الاساسية^(١٨) .

إضافة إلى هذا ، فإن نصيب النساء من البطالة في معظم البلدان لا يتناسب مع عددهن ، كما أن فرص وصولهن للوظائف أقل عموماً من فرص الرجال ، وخاصة للوصول إلى المستويات المهنية العليا . كما تواجهن صعوبات أكبر في الحصول على التدريب الفني المناسب بل وحتى على المعلومات عن كيفية البحث عن الوظائف المتاحة وتقديم الطلبات لشغلها .

(ب) الوضع القانوني الشرعي والواقعي للمرأة

لا يتساوى وضع المرأة القانوني في بلدان هذا الاقليم مع وضع الرجل لأن الأحكام التشريعية التمييزية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما تزال قائمة ، بما فيها أحكام المدونات المدنية والجزائية والتجارية وبعض القواعد واللوائح الإدارية . وما يزال عدم المساواة القائم على الجنس راسخاً في تشريعات الزواج والأسرة في الاقليم ، فهذه التشريعات تحدد الواجبات المنزلية وتوزع السلطة ضمن الأسرة . فعدم المساواة ، ما زال قائماً في الأمور المتعلقة ، في جملة أمور أخرى ، بالجنسية والإرث وملكية الأراضي ، وملكية وإدارة الأموال ، والتعاونيات الزراعية وإمكانية الحصول على القروض . وقد تم في بعض البلدان تحقيق بعض التقدم نحو تحييد التشريع جنسياً ، ومع ذلك ما زالت التدابير معدومة فيما يتعلق بالتطبيق والإنفاذ الفعاليين . وثمة فجوة ما تزال قائمة أيضاً بين الإعلانات القانونية بشأن حقوق المرأة وإعمال هذه الحقوق الكامل في الحياة اليومية ، وذلك بسبب المعارضة المتأصلة في المجتمعات ذات التوجه الذكوري ، والضعف الكامن في القوانين ، والممارسات التمييزية العرفية . ثم إن ما يحافظ على الوضع الراهن هو جهل معظم النساء بحقوقهن القانونية وانعدام فرص وصولهن إلى هذه الحقوق . كذلك فقد أعاققت قلة المعلومات عن حقوق المرأة ، سواء ما يوفره منها النساء أو الرجال ، وقلة لجوء النساء إلى العدالة ، إحرار النساء مكانة مساوية للرجال في المجتمع في مختلف أنحاء الاقليم (١٩) .

(ج) تنمية الموارد البشرية ونوعية الحياة للمرأة

يبدو التباين المستند إلى الجنس في تنمية الموارد البشرية واضحاً في بلدان اقليم آسيا والمحيط الهادي . فالمرأة تعاني من مستوى متدن من تنمية الموارد البشرية مقارنة بالرجل ويتجلى هذا في جوانب الأمية وانخفاض مستوى التعليم ، وسوء التغذية ، والفقر ، وعدم كفاية الغذاء وماء الشرب المأمون وعدم كفاية المساوى وارتفاع معدلات المواليد ووفيات الأطفال وسوء الصحة نسبياً .

ويعني التباطؤ الاقتصادي في السنوات المتعددة الأخيرة حين يكون مصحوباً باستمرار النمو السكاني ، في الكثير من البلدان النامية في الاقليم أن ما يحدث من نمو اقتصادي إجمالي لا يترجم إلى تحسن بلغة الفرد الواحد .

وتشير الدلائل الى أن اعتماد سياسات وطنية للتكيف الهيكلي بهدف معالجة الصعوبات الاقتصادية تؤثر ملبا على حالة المرأة ودورها . فسياسات التكيف كثيرا ما تؤدي الى تراجع في الدخل الحقيقي للفرد والى زيادة الفقر . ويقدر أن المجموعات الفقيرة في المجتمع تتحمل نصيبا غير متكافئ من عبء التكيف^(٢٠) . والمرأة ممثلة تمثيلا مفرطا في صفوف الفقراء وذلك بسبب عوامل عديدة ناجمة عما هو موجود ملفا من عدم مساواة بين الرجل والمرأة أو بين الاطفال الذكور والإناث في معظم المجتمعات . كذلك تتأثر النساء بخفض الانفاق العام بالنسبة للفرد على الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات الاجتماعية مما ينكم الجهود المبذولة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في هذه المجالات .

ازدادت الأسر التي ترأسها النساء زيادة ملحوظة في الاقليم بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة ، وهجرة الذكور ومشاركة الاناث في القوة العاملة . والأسر التي ترأسها الإناث هي من أفقر الأسر في كافة البلدان ولها آثار خطيرة على رفاه النساء المعنويات ومن يقمن بإعالتهن وعلى مستقبل تقدمهن .

٣ - نظرة عامة الى أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي

تشمل أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في إطار برنامج المرأة في التنمية البحوث ، والتدريب ، وتطوير النهج الابتكارية ، والمشاريع الرائدة ، ونشر المعلومات ، وتقديم الخدمات الاستشارية ، وتنظيم الاجتماعات . وتعطي البرامج الاقليمية الخاصة بالمرأة أولوية خاصة لوضع مك يهدف الى تحقيق هدفي المساواة والسلم .

وركزت اللجنة أنشطة بحوثها المتعلقة بالمرأة على حاجتين رئيسيتين هما: '١' الدراسات التي توفر وصفا أوليا للحالة المتباينة للمرأة في الاقليم بغية تحديد الأسباب الجذرية لأوضاع الحرمان التي تعاني منها والتي ينبغي تحليلها ، والهدف من استقصاء هذا الجانب هو رصد التغيرات الطارئة على حالة المرأة في الزمان ، و'٢' الدراسات الهادفة الى تقدير تأثير التحديث والتصنيع على النساء وعلى دورهن في تنمية بلدانهم ، وخاصة في الأحوال التي تسود فيها النساء و/أو تعاني من الحرمان . وقد أدت هذه الدراسات الى جعل الناس يدركون حالة المرأة المحرومة ، ووفرت تحليلات للسياسات ، ووضعت خطوطا توجيهية لتحسين مشاركة المرأة في التنمية ، وحددت مشاكل البحوث وطرائق القياس .

واستخدم التدريب أيضا كأداة لتحقيق بناء الثقة ولتوعية الناس بقدرات النساء وانمائهن . وقد وجهت أنشطة التدريب المتعلقة بالنساء والتي اضطلعت بها

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي نحو السياسات والتخطيط على المستويين التنفيذي والمحلي . وشملت أيضا دورات أخرى في مجالات الإدارة والاعمال ، وتخطيط التنمية ، وتوليد الدخل وإدارة المشاريع ووفرت فرصا لاختبار تقنيات وطرائق جديدة في إعداد الكتيبات التدريبية .

وشمل تطوير الأنشطة الابتكارية وخاصة للمحرومات من النساء توليد الدخل ، وتطوير التكنولوجيات المناسبة وتقديم القروض والاموال للتسليف وتحديث الخدمات الأساسية كالماء والطاقة وتوسيعها .

وأسهمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالمرأة من خلال الرسالة الاخبارية التي تصدر ثلاث مرات في السنة بعنوان التنمية الاجتماعية والتي تغطي التطورات العالمية والاقليمية ونتائج البحوث . وقد بدأت اللجنة في تنفيذ مشروع طويل الأجل لإنشاء شبكة معلومات إقليمية عن المرأة لآسيا والمحيط الهادي وذلك استجابة لطلبات عديدة من أعضاء وأعضاء منتسبين تدعو الى تحسين نظام المعلومات المتعلقة بالمرأة في آسيا والمحيط الهادي . ويهدف هذا المشروع الى جمع الآراء والأفكار والاحصاءات المتعلقة بالمرأة في التنمية وتحليلها ونشرها لتوفير قناة من أجل تشجيع الأنشطة التعاونية بين نساء آسيا والمحيط الهادي ووسيلة فعالة لرصد التقدم في حالة المرأة في الاقليم عملا بأحكام اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .

وتتألف الأنشطة الرئيسية لشبكة المعلومات المتعلقة بالمرأة لآسيا والمحيط الهادي من: '١' تطوير برامج تدريبية في مجال إدارة مراكز الإعلام بشأن المرأة والمعالجة التقنية للمعلومات ؛ و'٢' تحسين الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة ؛ و'٣' توفير الدعم التقني والخدمات الاستشارية لتعزيز الآليات الوطنية المتعلقة بشبكات المعلومات عن المرأة ؛ و'٤' تعزيز شبكة المعلومات عن المرأة لآسيا والمحيط الهادي لتكون نقطة اتصال اقليمية للجنة من خلال تنظيم وتشغيل مرافق مناسبة للحاسب الالكتروني وإنشاء قواعد للبيانات التي تتعلق بالمرأة ؛ و'٥' نشر الرسالة الاخبارية لشبكة المعلومات المتعلقة بالمرأة لآسيا والمحيط الهادي مرتين في السنة اضافة الى مواد أخرى ذات صلة بالمعلومات .

ونظرا لتنوع الاقليم الشديد فقد جرى تزويد العديد من البرامج الاقليمية القائمة على أسس جغرافية وثقافية وإنمائية مشتركة بخدمات استشارية موازية تلبي الاحتياجات الخاصة للبلدان المختلفة . وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي الخدمات الاستشارية بناء على طلب الحكومات في الاقليم .

ويسرت اللجنة بوصفها محفلا اقليميا تبادل الآراء والمعلومات حول السياسات والخبرات العملية في مجال المرأة في التنمية . ورعت اللجنة اجتماعات مفيدة كثيرة في مختلف أنحاء الاقليم حول المرأة وشكلت هذه الاجتماعات مساهمة هامة في المشاورات الاقليمية والعالمية .

دال - حقوق الاطفال

ازداد الاهتمام عبر السنين في اقليم آسيا والمحيط الهادي بمسألة استغلال الاطفال واساءة معاملتهم ، بما في ذلك الاستغلال الجنسي . وثمة على الخصوص نمو وتدويل هائلين لدعارة الاطفال التي تشمل البنين والبنات في الاقليم . وترتبط هذه الاتجاهات في دعارة الاطفال ارتباطا وثيقا بنمو دعارة الكبار ، وبالزيادة المطلقة في عدد الفقراء ، والتباين في توزيع الدخل والخدمة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية وبين الرجال والنساء ، والتحضر السريع ، والبطالة المرتفعة ، والهجرة من الريف الى المدينة وكذلك من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، وتشجيع صناعة السياحة .

وقد ظهرت خاصة على الصعيد غير الحكومي بعض الشبكات الوطنية والاقليمية الهادفة الى الحد من دعارة الاطفال والتجارة بالفتيات ، ومع ذلك فهناك نقص خطير في التدابير الاقتصادية العملية والقابلة للاستمرار وفي برامج التوعية الهادفة الى الحيلولة دون دخول الاطفال موق الدعارة . وتقتصر التدابير الوقائية التي تتخذها بلدان الاقليم على المداهمات الدورية وعلى إنقاذ الاطفال من بيوت الدعارة . ولا يوجد في الاقليم تدابير إنمائية أو تأهيلية في مجال دعارة الاطفال .

وادرأكا من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي للأهمية الاجتماعية الخطيرة للدعارة في الاقليم ، فقد قامت بتنفيذ عدد من الأنشطة للحد من الدعارة وذلك منذ عام ١٩٨٥ . وفي آب/أغسطس ١٩٩١ ، عقدت اللجنة حلقة عملية في لامبانغ ، تايلند حول زيادة وعي المجتمع من أجل منع الدعارة في الاقليم . وكانت الغايات الرئيسية للحلقة العملية توفير محفل لتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بمنع الدعارة ، بما فيها دعارة الاطفال ، ودراسة الاستراتيجيات الهادفة الى زيادة وعي المجتمعات من أجل منع الاستغلال الجنسي للشباب والاطفال والمتاجرة بهم في بلدان اقليم اللجنة . وشارك في هذه الحلقة العملية ممثلون عن الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من عدد من البلدان الاعضاء في اللجنة ومن مختلف المنظمات الدولية المهمة .

ووضعت الحلقة توصيات بشأن اتخاذ مبادرات على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية لمنع دعارة الاطفال ومبادئ توجيهية لزيادة الوعي المجتمعي من أجل منع دعارة الاطفال . وتمت التوصية بأن تنضم كافة بلدان اقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي الى اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدها الجمعية العامة عام ١٩٨٩ . وتحت هذه الاتفاقية الدول اطراف على اتخاذ جميع التدابير التشريعية والادارية والاجتماعية والتربوية الكفيلة بحماية الطفل من جميع أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية وإساءة المعاملة أو الاستغلال ، بما في ذلك الاستغلال الجنسي . وتعرف الاتفاقية الاطفال بأنهم الاشخاص الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة . وأكدت الحلقة العملية ، اضافة الى هذا ، على ضرورة اتخاذ الاجراءات وفق خطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات ، التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ والتي أقرتها فيما بعد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وتدعو خطة العمل هذه الى بذل جهود على المستويين الوطني والدولي لايلاء اهتمام خاص للعمال الاطفال وبالشباب الواقعين فريسة للدعارة والاستغلال الجنسي وغيرهما من أشكال الاستغلال ، ولتوفير الحماية والمساعدة لهم .

وأقرت الحلقة العملية التوصيات التالية على الصعيد الوطني: '١' ينبغي اتخاذ مجموعة من التدابير الانمائية والوقائية والتأهيلية للحد من دعارة الاطفال ؛ '٢' ينبغي للحكومات أن تخلق مزيدا من فرص كسب الدخل للمجموعات الفقيرة والمهمشة من السكان للحيلولة دون لجوء الآباء الى دفع أطفالهم الى ممارسة الدعارة كاستراتيجية للبقاء ؛ '٣' يجب تعزيز التدابير التشريعية الهادفة الى اكتشاف الوسطاء والعملاء وأصحاب دور الدعارة وأفراد الشرطة غير الشرفاء وغيرهم من المسؤولين المتورطين في دعارة الاطفال ومعايبتهم ؛ '٤' ينبغي تشجيع المبادرات والاجراءات المحلية الموجهة نحو منع دعارة الاطفال والاحداث .

وأكدت الحلقة على أهمية التعاون الاقليمي والدولي لمعالجة مشكلة دعارة الاحداث والاطفال وذلك نظرا لانتشارها طابعا دوليا بصورة متزايدة . وأشار بشكل خاص الى الحاجة الى تشجيع التعاون فيما بين بلدان الاقليم وبين بلدان الاقليم من جهة والبلدان المتقدمة خارج الاقليم من جهة أخرى لتطوير القوانين واللوائح والسياسات من أجل الحد من التجارة بالاطفال ودعارتهم .

هاء - حقوق المعوقين

١ - حالة التعوق في الاقليم

تقول تقديرات الأمم المتحدة إن واحداً من كل عشرة أشخاص يولد بعجز بدني أو حسي أو عقلي أو يكتسبه خلال فترة حياته . وهذا يعني أن اقليم آسيا والمحيط الهادي بسكانه البالغ عددهم ٢ ٩٠٠ مليون ، يضم أكبر عدد من معوقي العالم ، ولعل عددهم يصل إلى ٣٠٠ مليون .

ويعتبر الفقر الواسع الانتشار في اقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ، والوثيق الصلة بظروف التخلف القائمة في معظم اقتصادات الاقليم ، هو أحد الأسباب الرئيسية لانتشار العجز الواسع . ويتجلى الفقر في تدني مستويات التغذية وصحة المجتمع ومستويات النظافة والتصحح العامة . ويرتبط الفقر أيضاً ارتباطاً وثيقاً بتدني مستويات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة ، مما يحد من إمكانية وصول الناس إلى المعرفة وإلى المعلومات القادرة على الوقاية من الظروف التي تسبب الإعاقة .

ويبدو أن العجز قد بدأ يزداد في صفوف فئتين من المجموعات الضعيفة في البلدان ذات معدلات التنمية الأسرع في الاقليم . فهناك أعداد متزايدة من الشباب الذين ينحون أكثر من غيرهم في فئات العمر الأخرى إلى أصاليب العيش الخطرة يصابون بالعجز عن طريق حوادث المرور وسواها من الحوادث المرتبطة بأسلوب العيش النشط التي تتزايد فرص اتباعه . وفي الوقت نفسه ، ومع تزايد الأعمار في كثير من مجتمعات الاقليم ، تزداد نسبة المعوقين من أصحاب الأعمار المتقدمة إذ أن العجز يصيب المسنين بمعدلات عالية نسبياً .

وغالباً ما يرتبط العجز في البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادي بالحوادث المهنية في القطاعين الصناعي والزراعي تحت تأثير التغيرات التكنولوجية السريعة . فانتشار العجز في كثير من هذه البلدان يعود إلى عدم كفاية تدابير السلامة ، وانعدام التدريب السليم على استخدام الآلات والمواد الخطرة ، وضعف التشقيف الجماهيري بشأن الوقاية من العجز وعدم ملائمة الاستجابات لمنع العجز عند حصول الحوادث .

ومن أسباب العجز الممكنة الأخرى مشكلة إساءة استعمال العقاقير التي تنتشر بسرعة في الاقليم والتي هي إلى حد ما مظهر من مظاهر عجز الأفراد عن التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة . وبالمثل ، ثمة حالات كثيرات من المعرض العقلي عجل من تفاقمها انهيار استراتيجيات تكيف الأفراد مع تدهور النظم الاقتصادية والاجتماعية التقليدية التي كانت تمددهم بالدعم .

وفي أجزاء الاقليم التي تقوم فيها النزاعات المسلحة والقتل المندنية ، يعاني عدد كبير من الناجين من شكل ما من أشكال العجز . وفي السنوات الاخيرة تسبب العنف ، وخاصة حيث مورس باستخدام الأسلحة الحربية الحديثة ، بإعاقات نفسية وبدنية مستديمة أيضا على نطاق واسع ، لا للناجين المباشرين وحسب ، بل ولأطفالهم أيضا ، وذلك في شتى بلدان الاقليم التي تمزقها الحروب (٢١) .

وقد وجهت المحافل العالمية والاقليمية نداءات من أجل اتخاذ اجراءات عاجلة مع التأكيد على ضرورة تشجيع المساواة الكاملة للمعوقين في المجتمع ومشاركتهم الكاملة فيه . وعلى الرغم من الاهتمام الذي تولد أثناء السنة الدولية للمعوقين (١٩٨١) والسنوات الاولى من عقد الأمم المتحدة للمعوقين ١٩٨٣-١٩٩٢ ، فإنه لا يوجد إلى الآن في معظم البلدان النامية في اقليم اللجنة إلا قدر قليل نسبيا من التفهم لقضايا الاعاقة ومن الاجراءات المتصلة بها .

إن تكافؤ الفرص ، كما يعرفه برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، هو عملية يوضع من خلالها النظام العام للمجتمع في متناول الجميع ، بما في ذلك الاسكان ، والنقل ، والخدمات الاجتماعية والصحية ، وفرص التعليم والعمل ، والحياة الثقافية والاجتماعية (٢٢) .

ومفهوم تكافؤ الفرص شديد الارتباط بالحاجة لتوفير الوسائل التي تمكن المعوقين من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على قدم المساواة مع غير المعوقين وتتطلب عملية التمكين المطلوبة تغييرا من جانب أفراد المجتمع غير المعوقين يحقق تحسنا كبيرا في الحياة اليومية للمعوقين . ويتعين على عملية التمكين هذه أن تضمن في نهاية المطاف تمتع المعوقين بنفس القدر من الحرية وإمكانية الخيار الذي يتمتع به غير المعوقين من حيث الحركية الاجتماعية والمهنية والتعبير الفردي .

وتشكل إعادة التأهيل وتنمية المهارات والاندماج في المجتمع وبناء البيئات الخالية من الحواجز عناصر أساسية في عملية تمكين المعوقين من تولي أمور حياتهم بأنفسهم بوصفها عوامل للتمكين الذاتي (٢٣) .

وعلى الرغم من كون تكافؤ الفرص هدفا رئيسيا من أهداف البرنامج العالمي ، فإن هذا المفهوم مجهول تقريبا في أوساط الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العديدة التي لا يمكن وضع المفهوم موضع التطبيق إلا من خلال عملها . والاتجاه السائد في البلدان النامية في اقليم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي هو

إيلاء قضايا العجز أولوية منخفضة ومعالجتها في وزارة واحدة ، غالباً ما تكون وزارة الرعاية الاجتماعية . وينتج عن ذلك إما إلحاق المعوقين بمؤسسات خاصة بهم أو ضيق فرص وصولهم إلى برامج تنمية الموارد البشرية .

٢ - نظرة عامة إلى أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

الهادي

كان إعلان عقد الأمم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣ - ١٩٩٢) حافزاً على زيادة الاهتمام بقضايا العجز على الصعيدين الإقليمي والوطني في إقليم آسيا والمحيط الهادي . وتدل التجربة في الإقليم على وجود حاجة ملحة لدعم مساعي البرامج والسياسات الوطنية المتعلقة بالعجز ، وخاصة من أجل تمكين المعوقين من المشاركة في التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية . واستجابة لهذا الاهتمام المتزايد ، أقرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الحادية والأربعين عام ١٩٨٥ عنصراً جديداً في برنامج العمل المتعلق بدمج المعوقين في التنمية .

في البداية ، كانت أنشطة اللجنة المتعلقة بقضايا العجز توضع خصيصاً لمساعدة البلدان الأقل نمواً في الإقليم على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج للوقاية وإعادة التأهيل . بيد أن السنوات الأخيرة من عقد الأمم المتحدة للمعوقين شهدت وعياً متزايداً في الإقليم بأن تكافؤ الفرص هو الهدف المهم أكثر من غيره من بين الأهداف الثلاثة لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (وهي الوقاية وإعادة التأهيل وتكافؤ الفرص للمعوقين) . ومن المسلم به أن هذه المسألة تستطيع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أن تلعب دوراً قيماً جداً في المساعدة على معالجتها .

وهكذا ، وتلبية لحث اللجنة ولجنتها التشريعية المعنية بالتنمية الاجتماعية ، تطور تركيز أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه التأكيد على المشاركة الكاملة للمواطنين المعوقين وعلى مساواتهم . ولما كان معظم المعوقين في الإقليم يعانون من عجز ناجم عن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي ، فإن تركيز السياسات هذا ينسجم أيضاً مع الزخم الموضوعي الجديد الذي تبنته اللجنة بشأن التخفيف من الفقر عن طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية .

وقد كانت قضايا العجز موضع نقاش في العديد من الاجتماعات الحكومية الدولية ، بما فيها المؤتمر الوزاري الرابع لآسيا والمحيط الهادي بشأن الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية الذي عقد عام ١٩٩١ . وقد قامت الأمانة ، رغبة منها في تيسير جهود الحكومات في تلك الاجتماعات لدراسة القضايا الحاسمة التي برزت خلال عقد الأمم المتحدة ، بإعداد وثائق عن السياسات تشمل اقتراحات بالإجراءات التي يمكن

اتخاذها في الاقليم من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين . كذلك قامت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ، معيا منها لتعزيز تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي ، بتنظيم عدة اجتماعات اقليمية ونظمت أنشطة تدريبية حول عدة قضايا منها: تنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا على الصعيد المحلي من أجل الخدمات المتمثلة بالعجز في مناطق الفقر ، وتخطيط وتنظيم خدمات الوقاية من العجز وإعادة التأهيل وإنشاء برامج تدريب وطنية تتعلق بالعجز ، واستعراض وتقييم التقدم المحرز في الاقليم في مجال تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمعوقين ، وتخطيط وإنشاء برامج لإعادة التأهيل قائمة على المجتمعات المحلية ، وتكافؤ الفرص من خلال الخدمات المجتمعية ، وإنشاء وتعزيز منظمات المساعدة الذاتية للمعوقين ، وإقامة خدمات دعم قائمة على المجتمعات المحلية من أجل المعوقين .

وبالإضافة الى الأولوية المعطاة لشؤون المعوقين في استراتيجية التنمية الاجتماعية الاقليمية ، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي في دورتها الثامنة والأربعين في نيسان/ابريل ١٩٩٣ باعتماد قرار رقم ٣/٤٨ بشأن إعلان عقد آسيا والمحيط الهادي للمعوقين ، ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ . وباعتمادها لهذا القرار ، عبرت حكومات الاقليم عن التزامها الجماعي بالمشاركة الكاملة والمساواة للمعوقين .

ويوفر عقد آسيا والمحيط الهادي للمعوقين فرصة للاقليم ليعزز فيها الجهود التي بدأها خلال عقد الأمم المتحدة السابق من خلال تركيز جديد على التعاون الاقليمي في سبيل احراز تقدم على الصعيد الوطني . وهو يوفر ، على وجه الخصوص ، اطارا لتعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية وكذلك بين بلدان الاقليم النامية وبلدانه المتقدمة من أجل حل القضايا الرئيسية التي تؤثر في حياة المعوقين .

وسيعلم عن بدء عقد آسيا والمحيط الهادي للمعوقين ، ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ ، في اجتماع سوف يعقد من ١ الى ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ في هيجينغ وسيستعرض هذا الاجتماع ويقيم التقدم المحرز في الاقليم خلال عقد الأمم المتحدة للمعوقين ، ١٩٨٣ - ١٩٩٣ في اتجاه تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وهي: الوقاية من العجز ، وإعادة تأهيل المعوقين ، وتكافؤ الفرص للمعوقين . ويتوقع أن يضع الاجتماع ، بناء على هذا الاستعراض والتقييم ، برنامج عمل يطبق تنفيذا لقرار اللجنة رقم ٣/٤٨: عقد آسيا والمحيط الهادي للمعوقين ، ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ . وينتظر أن يتضمن برنامج العمل فئات للسياسات المتمثلة بمجالات الاهتمام ذات الصلة المباشرة بتطوير السياسات الداعمة للمشاركة الكاملة والمساواة للمعوقين في آسيا والمحيط الهادي بما فيها: التنسيق الوطني ، التشريع ، الإعلام ، التوعية ، إمكانات الوصول والاتصالات ، التعليم ، التدريب والاستخدام ، الوقاية من العجز ، خدمات إعادة التأهيل ، المعينات التقنية ، منظمات مساعدا الذات ، والتعاون الاقليمي .

واو - ملاحظات ختامية

يتبين من التحليل المقدم أعلاه للقضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان في الاقليم أنه رغم وجود عدد من الإعلانات الدولية والاقليمية بشأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ، فإن إنفاذها ما يزال مشكوكا فيه . فالمجتمع الدولي والعديد من الحكومات الوطنية تفتقر الى العزيمة والموارد اللازمة لتصحيح انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الحقوق في معظم أنحاء هذا الاقليم .

ولما كانت استراتيجية التنمية الاجتماعية تشمل المجالات الرئيسية للشواغل الانمائية العامة إضافة الى الاهتمامات المتعلقة بالفئات الضعيفة والمحرومة ، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي متعمل على مساعدة بلدان الاقليم في تنفيذ هذه الاستراتيجية . ولعل تحقيقها لاهدافها وغاياتها في بلدان الاقليم يؤدي الى سيادة "العدالة الاجتماعية" ، تلك السمة المميزة لحقوق الإنسان . ومتواصل اللجنة أيضا أداء دور هام في تحسين مشاركة الفئات الضعيفة والمحرومة ، بما في ذلك النساء ، في التنمية وفي ضمان المساواة في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

إضافة الى هذا ، اعتمدت اللجنة نهجا لبرامجها قائما على المواضيع . وقد حددت اللجنة لعملها ثلاثة مواضيع أساسية: '١' التعاون الاقتصادي الاقليمي ؛ و'٢' البيئة والتنمية المستدامة ؛ و'٣' تخفيف الفقر عن طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية . وسيكون للأنشطة المقرر تنفيذها وفق هذه المواضيع الثلاثة تأثير على تعزيز وإعمال حقوق الإنسان في الاقليم ، كما سيكون للبرنامج الفرعي المتعلق بتخفيف الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بتركيزه على طرق ووسائل التخفيف من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الإنصاف أثر كبير في تعزيز احترام حقوق الإنسان في الاقليم .

الحواشي

(١) للاطلاع على النص الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، انظر: Ian Brownlie, ed., Basic Documents on Human Rights, second edition (Oxford: Clarendon Press, 1981), pp. 21-27.

(٢) للاطلاع على معلومات عن المنظمات غير الحكومية الرئيسية العاملة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة انظر: Virginia A. Leary, "The Asian Region and the International Human Rights Movement", in Claude E. Welch, Jr., and Virginia A. Leary ed. Asian Perspectives on Human Rights (Boulder: Westview Press), 1990, pp. 19 - 25.

الحواشي (تابع)

- (٣) الحلقة الدراسية المعنية بالترتيبات الوطنية والمحلية والاقليمية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في آسيا ، التي نظمتها شعبة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، برنامج الخدمات الاستشارية ، كولومبو ، سري لانكا ، ٢١ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، ST/HR/SER.A/12 . وحضر الندوة مشاركون من البلدان التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، افغانستان ، باكستان ، بنغلاديش ، تايلند ، جمهورية كوريا ، سري لانكا ، الصين ، فرنسا ، كمبوديا ، فييت نام ، ملديف ، منغوليا ، نيبال ، نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية .
- (٤) لا توجد بعد أية لجان حكومية دولية لحقوق الإنسان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي إلا أن منظمة غير حكومية تدعى رابطة المحامين من أجل آسيا والمحيط الهادي والتي يقع مقرها الرئيسي في استراليا شرعت بخطوات نحو تشكيل لجنة دون اقليمية للبلدان الجزرية في المحيط الهادي . انظر: Claude E. Welch, Jr. and Virginia A. Leary ed., op. cit., pp. 18-19.
- (٥) ESCAP, Towards a Social Development Strategy for the ESCAP Region (ST/ESCAP/1170), Bangkok, 1992, pp. 6-8.
- (٦) منظمة العفو الدولية ، تقرير منظمة العفو الدولية ، ١٩٨٨ (لندن ، منظمة العفو الدولية) ، ١٩٨٩ .
- (٧) ESCAP, Towards a Social Development Strategy for the ESCAP Region, op. cit., pp. 12-16.
- (٨) ESCAP, Social Development Strategy for the ESCAP Region Towards the Year 2000 and Beyond (ST/ESCAP/1124), Bangkok, January 1992, para. 1-4, p.15.
- (٩) المرجع نفسه ، الفقرة ١٣ ، الصفحة ١٧ .
- (١٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٦ ، ص ٢٠ .
- (١١) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٧ ، ص ٢٠ .
- (١٢) المرجع نفسه ، ص ٢٢ - ٤٤ .
- (١٣) أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.XIV.2) ، الصفحة ٢٧٤ .
- (١٤) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٧٥ .
- (١٥) 1989 World Survey on the Role of Women in Development (United Nations Publication, Sales No. E.89.IV.2), 1989, p.6.

الحواشي (تابع)

- (١٦) حسب استنادا الى الكتاب السنوي لاحصاءات العمل لمكتب العمل الدولي (جنيف ، ١٩٩١) ، الجدول ١٧ (الف) .
- (١٧) ESCAP, Women's Economic Participation in Asia and the Pacific, (ST/ESCAP/510), 1987, pp. 13-34.
- (١٨) 1989 World Survey on the Role of Women in Development, op. cit., pp. 171-183.
- (١٩) ESCAP, selected issues in social development: Legal literacy among women in Asia and the Pacific (E/ESCAP/PSD(2)/5, Committee on Population and Social Development, second session, 19-23 November 1990, Bngkok.
- (٢٠) G. Cornia, R. Jolly and F. Steward, eds. Adjustment with a Human Face: Protecting the Vulnerable and Promoting Growth, vol. 1 (Oxford, Clarendon Press, 1986).
- (٢١) ESCAP, selected issues in social development: n.a. A regional support services network for disabled persons, E/ESCAP/PSD(2)/7, Committee on Population and Social Development, second session, 19-23 November 1990, Bangkok, pp. 1-2.
- (٢٢) الأمم المتحدة ، برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، نيويورك ، ١٩٨٣ ، الفصل الاول ، الفرع جيم ، التعاريف ، الفقرة ١٢ ، ص. ٢٤ .
- (٢٣) انظر "ESCAP programmes on equalization of opportunities through community-based approaches" in Report of the Eighth Asia-Pacific Leadership Training Seminar: From Care to Self-help, Suva, 25-29 June 1990, (Asia-Pacific Regional Council, Disabled Peoples' International, in press), p. 7.

- - - - -